

أي ان هذا الرجل الذي انشأ صانماً اجرتة ستون غرساً في الاسبوع تمكن باجتهاده ومواظبته من استنباط وسائل جديدة في التصوير الشمسي بجمع روية وافرة انفق منها الى بداءة سنتنا هذه فيما يسره ويفيد ابناء وطنه اكثر من ٣٨ مليون ريال (او نحو ثمانية ملايين من الجنيهات)

هذا رجل من الرجال العصاميين العظام الذي جمعوا الثروة فيما يفيد الناس ثم انفقوها فيما يفيد الناس وبهم ارتقت الولايات المتحدة الاميركية وسبقت ممالك الارض

محمد علي الكبير والخلافة

سأتناول اليوم نقطة سياسية في تاريخ محمد علي جدبيرة بالبحث والأيضاح في هذه الأيام التي كثر فيها الكلام بشأن الخلافة . ولا أريد التعرض في مقالي لموضوع الخلافة نفسه . اما جل رغبتي اصلاح خطأ منتشر في شأن نيات محمد علي نحو مركز الخلافة العثمانية فاقول :

أخذ سلاطين بني عثمان لقب الخلافة في القرن السادس عشر بعد انبعاثهم في اكثرية العالم الاسلامي على ذلك بسبب ما احرزوه الاتراك من الانتصارات الباهرة في ميادين القتال شرقاً وغرباً وما فتحوه من الاقاليم الغنية الواسعة بما في ذلك الاراضي المقدسة وما احيوه من روح اسلامية حربية كانت قد ضعفت منذ انتهاء الحروب الصليبية . ولكن ما جاء النصف الأخير من القرن الثامن عشر حتى بدأت الدولة تتدهور لاضطراب داخلية من جهة وازدهور تجارات لها طامعات في ملكها من جهة اخرى . فالتبت الدولة الحربية ان انهزمت في ميادين القتال امام اعدائها فضعف نفوذها الأدبي ولم تقو على كبح جماح الثائرين من رعاياها . وما جاء عام ١٨٣٢ حتى فقدت معظم بلاد البلقان وكريد والجزائر ومصر وسوريا وبلاد المغرب . فلا غرابة اذن ان يحفظ التاريخ في سجلات سنة ١٨٣٣ مشروعات غربية تنبئ بقرب زوال الخلافة العثمانية وانتقال امرها الى يد من هو اقوى سلطاناً واشد بطشاً — وهو محمد علي

والحقيقة انه لو اراد محمد علي قلب حكومة الخلافة اذ ذلك لما تعذر عليه ذلك . ألم يكن له من سعة السلطان والقوة ما برشحه لمنصب الخلافة فضلاً عن

مواعيد ورحمة الشعب له؟ ألم يكن هو الذي خدّص المدين المقدسة من ايدي الوهابيين وفتح طريق الحج الى بيت الله حتى لمجىء بذكره السنة المؤمنتين في انحاء العالم الاسلامي؟ أو لم يكن هو الحاكم المتصرف في دولة عربية واسعة النطاق تمتد من كريد الى الخليج الفارسي ومن جبال انطوروس الى اعالي النيل الابيض؟ ألم يكن صاحب الجيوش والاساطيل المنظمة الظاهرة؟ أو لم تقمع جيوشه ثورة الاغريق ثم استولت على سوريا وهزمت جيوش السلطان في اكثر من موقعة؟ زحفت كتابته داخل الاناضول حتى وقفت عند « كوتاهية » ومنها هددت القسطنطينية مقر الخلافة نفسها

ولكننا على الرغم من كل هذا نمحطء كثيراً ونركب متن الشطاط في تصوير سياسة محمد علي اذا عزونا اليه ارادة انتزاع الخلافة من العثمانيين . فمثل هذا الامل لم يدخل في حدود منهجه السياسي العملي . لقد كان لمحمد علي من النظر السياسي الصائب ما جعله يحافظ على علاقاته الرسمية بالدولة العثمانية ضماناً لحياتة املاكه الواسعة التي فتحها والتي لم تكن في الحقيقة الا جزءاً من الدولة العثمانية التي ما تثبت الدول تملن لزوم حفظ كيانها واستقلالها . لقد انتفع محمد علي ايما انتفاع من مركزه داخل الدولة اذاخذ بواصل سياسة الفتح والاستعمار لمصلحته الخاصة تحت ستار من الاخلاص والولاء للسلطان

ان محمد علي لم ينس قط منشأه وما هو مدين به للسلطان الذي منه استمد حقوقه وقوته . ولم يجهل قط مبلغ تمسك الاتراك باسرة آل عثمان على عرش الخلافة اذ مهما يكن من شأن الاتراك في منازعاتهم وخلع سلاطينهم وتعيينهم فمن الحقق انهم لم يحاولوا يوماً تغيير الاسرة الحاكمة

كل هذه الاعتبارات جعلت محمد علي يضع حداً لمقاصده وتصميماته فلم يقذف بنفسه في مشروع عالمي كالخلافة تحمكه التقاليد التاريخية قبل كل شيء . ولم يكن نصيبه من الارث التاريخي حينذاك شيئاً مذكوراً . واننا اذا تتبعنا خطواته واسترشدنا بمخطئه التي سار على منهاجها تبين لنا ان الغرض الذي كان يعمل له هو تثبيت اقدامه واسرته من بعده في حكم مصر وما يتبعها من الاراضي على اساس معاهدة دولية صريحة . وانه كان كبير الامل متى بلغ هذه الامنية ان نجد الدولة

العشانية من قوته ونفوذه واستنارته خير نصير لنا وللأمم الشرقية الإسلامية
بصفة عامة

ان البحث الدقيق فيما كتب عن محمد علي من مصادر اصلية لم يدلنا على انه طمح يوماً الى انشاء خلافة جديدة . ولقد ارادت الحكومة الانجليزية ان تستوثق من نيته نحو الخلافة فطلبت الى معتمدها في مصر الكولونيل كاميل (١٨٢٣ - ١٨٣٩) ان ينقب في سجلات القنصلية رجاها العثور على ما يثبت ادانة محمد علي فيبحث ولكن على غير جدوى وكتب يثني الخبر نفياً باتاً (سجلات وزارة الخارجية الانجليزية من كاميل الى يامرستون اكتوبر سنة ١٨٣٨ «سري»)

وكل ما في الأمر انه في اثناء ازمة ١٨٣٢ - ١٨٣٣ لما نشبت الحرب الشامية الأولى بين محمد علي والسلطان محمود الثاني تبادل الطرفان قرارات تدل على شدة التحامل والتسرع ولا يمكن ان يؤبه لها لانها صدرت في احوال استثنائية موقفة . من ذلك ان السلطان اصدر قراراً بعزل محمد علي وابنه ابراهيم وطردهما خارج القانون فجاب محمد علي على ذلك بان امر شريف مكة باصدار فتوى دينية ضد الخليفة الاعظم على نسق ما كان يجري في اوربا في الصور الوسطى بين الملوك والبابوات . ولقد بدا لمحمد علي حينذاك ان يظهر في مصر عظم المستقبل وبلغ به السخط على الباب العالي ان صرح لبعض ممثلي الدول انه يودّ خلع السلطان واجلاس ابنه الصغير (ابن السلطان) على عرش الخلافة فيكون هو صاحب الوصاية والقوة المحركة للخليفة القاصر . وهذا منتهى ما وصل اليه نظرف محمد علي الفكري اثناء الازمة العصبية التي هزت عرش الخلافة هزاً

ولو كان محمد علي يطمح حقاً في الخلافة لانهز فرصة انتصاراته الحاسمة ولامر جيوشه بالزحف على القسطنطينية من غير تردد وماكان اصلحها فرصة له فان انجلترا وفرنسا كانتا تساعدانه بلا شك ضد اية حركة عدائية من جانب روسيا او النمسا اوهما معاً

ولكن محمد علي لم يتحرك ضد القسطنطينية بل ارسل اوامره الى ابنه ابراهيم بالوقوف عند «كوناهية» حتى نجاب مطالبته التي قصرها على حكم سوريا واطنه عدا الاقاليم التي كانت في يده قبل الحرب . وان كل ما بدا من محمد علي اثناء هذه

اللازمة من الحذر وضبط النفس والاعتدال لبرهاناً قوياً على سلامة نيته نحو الخلافة العثمانية



وهناك عامل آخر لا بد من حسباته عند البحث في هذا الموضوع وهو رأي دول أوروبا فيما لو تمكن محمد علي من انتزاع الخلافة من يد العثمانيين . وليس هذا من الفروض التاريخية التي لا يجوز البحث فيها فليس ثمة شك أن هذه المسألة طرحت فعلاً على بساط البحث والمناقشة بين الدول عقب أزمة ١٨٣٣ . وكان الرأي الذي اتفقت عليه الدول إذ ذاك أنه يجب المحافظة على كيان الدولة العثمانية وخاصة في أوروبا ضماناً للسلام والصفاء بين الدول

غير أنه كان لكل دولة تبع هواها ومراميها تفسير خاص لهذا المبدأ . فالروسيا مثلاً كانت تريد أن تبقى الدولة كما كانت ضعيفة تحت رحمة القيصر ورهن ارادته . وما كانت الروسية تعضد نصرأ ناهضاً كمحمد علي إلا إذا كانت بمجهوداته مسلطة ضد الدولة خارج بحر مرمرة . فقد كتب الكونت « نلرود » رئيس حكومة روسيا في ذلك الوقت إلى المندوب الروسي في القسطنطينية يقول « يجب أن لا يصل محمد علي إلى القسطنطينية ويقلب نظام الحكم فيها . فتل هذا العمل لا يتفق مع مصالح حكومة القيصر وأغراضها . فان محمد علي إذا وطد ملكه في الاستانة كان منه حصن منيع وقوة لا يستهان بها امام روسيا بدلاً من جار ضعيف مهزم » (البسفور والدردييل : لمرينو ص ٢٩)

اما فرنسا فكانت سياستها ذات وجهين فبينما تراها منجذبة نحو محمد علي عاملة على رقع شأنه اذهي من جهة اخرى تؤكد الباب العالي صدق ولائها القديم وتصميمها على الوقوف في وجه روسيا ومنعها من تنفيذ أغراضها في الدولة

اما إنجلترا فانها لم تكن تود ان ترى محمد علي عتبة في طريقها إلى الهند اعني طريق السويس وطريق الفرات . ولكنها اذا خيرت بينه وبين روسيا فضلت محمد علي فبعض الشرايون من بعض . ولهذا السبب تضافت مع فرانس في حمل السلطان على اجابة مطالب محمد علي سنة ١٨٣٣ . ولهذا السبب ايضاً ادلى بامرستون وزير خارجية إنجلترا لسفيره في القسطنطينية بتصريح مهم قال فيه « اذا اضطررنا

يوماً ان نختار احد امرين اما استيلاء محمد علي على القسطنطينية او جعلها تحت نفوذ روسيا فلا يكون في وسعنا الا ان نختار الامر الاول (سجلات وزارة الخارجية من يامرستون الى بنسني ٦ ديسمبر سنة ١٨٣٣) هذا تصريح نزل نزل الصاعقة على روسيا والنمسا - تصريح لم يفه الوزير الانجليزي بثقله في جانب محمد علي - وبلغ من خوف مترنخ الوزير النمساوي انه كتب على اثر ذلك يرجو يامرستون ان يحفظ تصريحه طوي الكتمان مخافة ان يصل الى علم الباشا فيشجعه على تجديد النداء للسلطان . واراد الوزير الانجليزي ان يوضح الامر جلياً للروسيا فكتب الى سفيره بيترسبورج يقول « ولو انه لا يوافق الحكومة الروسية ان ترى محمد علي على رأس الدولة العلية لانها تخشى همتة ولساطة فان إنجلترا ترى انه خير لاوروبا ومعالجها ان يحكم الدولة حاكم قوي مستقل من ان يكون السلطان آلة في يد الروسيانحر كما كيف شامت » (من يامرستون ٢٨ فبراير سنة ١٨٣٤)

ولما نشبت الحرب الشامية الثانية بين محمد علي والسلطان سنة ١٨٣٩ صرح يامرستون لسفير فرنسا في إنجلترا « بانه كان يود من صميم قواذير ان يرى محمد علي حتى في منصب الخلافة لو ان له من الحاصل وحوله من التقاليد ما يضمن بقاء الدولة وعماسكها في المستقبل » (مذكرات جينرو الجزء الرابع)

اما النمسا فانها ارتبطت في سياستها مع روسيا واتفقتا على العمل معاً ضد امتداد نفوذ محمد علي في اوروبا

هذه خلاصة آراء الدولة العظمى بشأن محمد علي والخلافة - وكلها تؤيد ما ذهبنا اليه وهو في حين انه كان من المستطاع ان يقبل محمد علي حكومة الخلافة العثمانية ويلتق في سبيل ذلك تعضيد بعض الدول فانه كأمير مسلم عثماني صميم طاماً رأسه امام سرير الخلافة العظمى فلم يمسها بسوء وظل الى النهاية يقدر مقام الخلافة ويمثل فقط على تثبيت حكمه وامرته في مصر وما يتبعها من الاقاليم حتى تحقق جل امانيه بماهدة ندره سنة ١٨٤٠ وهي اساس استقلالنا اليوم امام الدول

محمد رفعت

مدرس التاريخ بمدرسة المعلمين العليا